

## أخبار الشركات

أعلنت شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) عن ارتفاع حجم صادراتها من الأسمدة لتصل إلى ١,٢٠ مليون طن من الأمونيا واليوريا والميثانول بزيادة نسبتها ١٪ أعلى مما كان مخططاً له في العام ٢٠١٧، وبزيادة نسبتها ١,٦٪ عما تم تصديره خلال العام ٢٠١٦ والبالغة ١,١٨ مليون طن.

أظهرت البيانات المنشورة على موقع (سجلات) التابع لمركز البحرين للمستثمرين التابع لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة عن تسجيل شركة (البنك الأهلي المتحد/ البحرين) كشركة بحرينية مساهمة مغلقة، تزاوّل أنشطة بنوك التجزئة التقليدية محلياً، مقدار رأسمال مدفوع يبلغ ٥٤ مليون دولار؛ أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار. وبحسب البيانات فإن الشركة مملوكة بالكامل من قبل البنك الأهلي المتحد، باستثناء سهم واحد تمتلكه شركة (ايه يو بي نوميبرز ليميتد) ذات غرض محدد وهي مملوكة للبنك أيضاً.

أعلن بنك البحرين والشرق الأوسط أنه تم شياً مع التزام مساهميه الرئيسيين الجدد برفع مستوى عمليات البنك والتزامه تجاه مملكة البحرين، فقد اختتم بنجاح إصدار أسهم حقوق الأفضلية، التي وافق عليها المساهمون في اجتماعهم المنعقد في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧ وذلك وفقاً لبيان رسمي. وتبعاً لذلك، فقد ارتفع رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١٠٠ مليون دولار أميركي، مما يوفر الدافع المطلوب لتحقيق أهدافه كبنك جملة عامل في البحرين، ولتوسيع أفاقه في مختلف المجالات.

تراجع الدعم الحكومي لمنتجات الدقيق المدعومة داخل السوق المحلية بنسبة ٦,٨٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المنصرم ٢٠١٧ (من يناير حتى سبتمبر ٢٠١٧)، إذ انخفض حجم الدعم الحكومي من ٦,١٠٣ ملايين دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام قبل الماضي ٢٠١٦، إلى ٥,٦٩٥ ملايين دينار للفترة نفسها من العام ٢٠١٧.

## خلال العام الجاري ٢٠١٨ ..

### النقد الدولي: ٣٥,٤ مليار دولار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للبحرين



النقد الدولي أن تبلغ نسبتته ١٩٣,٢٪ من الناتج في البحرين في العام ٢٠١٧، و٢٠٣,٥٪ خلال العام ٢٠١٨.

وتوقع الصندوق أن تبلغ احتياطات البحرين ٢,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠١٧، بينما أشارت تقديرات الصندوق أن الاحتياطات البحرينية ستبلغ ٢,٨ مليار دولار خلال العام ٢٠١٨.

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات، فتشير البيانات إلى أن البحرين تغطي فيها الاحتياطات واردة الدولة من السلع والخدمات لمدة ١,٢ شهر في العام ٢٠١٦، مع توقعات بوصولها إلى ١,١ شهر خلال العام ٢٠١٧، بينما ستبلغ خلال العام ٢٠١٨ نحو ١,٣ شهر.

من السلع والخدمات في عدد من دول المنطقة ومحصلة لارتفاعه الصافي المرجح في ١٢ دولة عربية خلال العامين. وأوضح التقرير أن نسبة عجز الموازنة العامة للبحرين كنسبة من الناتج ستراجع خلال العام ٢٠١٨ إلى ١١,٩٪ مقارنة بـ ١٣,٢٪ المتوقعة للعام ٢٠١٧، بينما ستبلغ نسبة الدين الإجمالي الحكومي ٩٠,٦٪ من الناتج المحلي.

وقد سجل ميزان التعاملات الجارية للبحرين مع العالم الخارجي عجزاً خلال العام ٢٠١٦، بلغت نسبتها من الناتج ٤,٧٪، وتشير توقعات التقرير إلى أن العجز فيها ستبلغ نسبتته ٤,٢٪ و٤,٦٪ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي. أما الدين الخارجي فقد توقع صندوق

العربية خلال العام ٢٠١٨ معدلات نمو إيجابية تبلغ أقصاها ٧٪ في جيبوتي، وأدناها ٠,٨٪ في الجزائر، مع الإشارة إلى تحول انكماش الناتج في دولة الكويت بمعدل ٢,١٪ العام ٢٠١٧ إلى نمو بمعدل ٤,١٪ للعام ٢٠١٨.

وأظهرت بيانات التقرير أن متوسط معدل التضخم السنوي في البحرين ستبلغ ٣,٥٪ خلال العام الجديد، وكانت التوقعات تفيد بأن يسجل التضخم ٠,٩٪ خلال العام الماضي ٢٠١٧.

وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيرتفع إلى ٧,٨٪ و٦,٤٪ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي نتيجة موجة الإصلاحات ورفع الدعم عن العديد

توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، إلى ٣٥,٤ مليار دولار خلال العام الحالي ٢٠١٨، بارتفاع بنسبة ٤,٤٪ عن العام المنصرم ٢٠١٧، حيث كانت التوقعات بتسجيله ٣٣,٩ مليار دولار.

وأوضح تقرير فصلي صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) حول آفاق الاقتصادات العربية للعام ٢٠١٨، إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البحرين ستبلغ نسبته المتوقعة ١,٧٪ خلال العام ٢٠١٨، بينما كانت التوقعات للعام الماضي ٢٠١٧ بنسبة ٢,٥٪.

ومن المتوقع أن تسجل جميع الدول

### مصرف البحرين المركزي: ١٠,٥ مليار دينار إجمالي الدين العام في نوفمبر ٢٠١٧

بضمان الراتب و٥,٦٧٪ بضمان الودائع و٧,٢١٪ بضمان المركبة، فيما بلغت القروض بضمان العقار ما نسبته ١١,٥٪، كما بلغت نسبة أدنى الفائدة على القروض الشخصية ٤,٥٪ مقارنة بـ ١,٥٤٪ في سبتمبر ٢٠١٧، في حين سجلت القروض الشخصية ما نسبته ١٤٪ كأعلى نسبة فائدة

ووفقاً للبيانات، فإن أسعار الفائدة على القروض الشخصية بلغت ٥,٠٤٪ بينما سجلت قروض قطاع الأعمال ما نسبته ٤,٤٪، في حين ارتفعت نسبة الفائدة على الودائع بما يعادل ١,٥٦٪ مقارنة بـ ١,٥٤٪ في سبتمبر ٢٠١٧، في حين سجلت القروض الشخصية ما نسبته ١٤٪ كأعلى نسبة فائدة

دينار، وبلغ الدين بالأدوات التقليدية ومنها سندات التنمية الحكومية بنحو ٦,٤ مليارات دينار، فيما بلغ إجمالي أدوات الخزنة ما يقارب ملياري دينار، بينما بلغت صكوك السُّلم الإسلامية ما يعادل ١٢٩ مليون دينار، فيما بلغت صكوك التاجير الإسلامية ما يقارب مليوني دينار.

بلغ إجمالي الدين العام للبحرين ما يعادل ١٠,٥ مليارات دينار ما يعادل نسبة ٨٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في نوفمبر ٢٠١٧، وذلك بحسب آخر بيانات صادرة عن مصرف البحرين المركزي، وجاء الدين متراجعا بنسبة ٢٪ أو ما يعادل ١٣٠ مليون دينار عن أكتوبر ٢٠١٧ والذي سجل ١٠,٦ مليارات

### الإحصاء الخليجي يتوقع نمو اقتصادات مجلس التعاون لنسبة ٣,٢٪ في ٢٠١٨

وتوقع المركز كذلك ارتفاع معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مجموعة السكن)، إلى ٥,٢٪ في العام ٢٠١٨، مقابل ٢,٢٪ كانت متوقعة لعام ٢٠١٧، و١,٦٪ لعام ٢٠١٦.

وأرجع المركز ارتفاع معدل التضخم خليجياً إلى إجراءات تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول مجلس التعاون.

وكان المركز الخليجي قد توقع تباطؤ نمو الاقتصاد الخليجي بنسبة ٢,١٪ خلال العام المنقضي ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢,٤٪ في العام قبله ٢٠١٦، وذلك نتيجة لتراجع الإنفاق العام وتخفيضات إنتاج النفط.

وكانت أسعار النفط قد هبطت على نحو حاد على مدى السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي دعا الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين مستقلين بقيادة روسيا مطلع عام ٢٠١٧، لخفض الإنتاج بنحو ١,٨ مليون برميل يوميا وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨.

ويشار إلى أن اقتصادات الخليج واجهت ضغوطاً متزايدة في الآونة الأخيرة، بفعل تناقص الإيرادات النفطية، وهو ما أسفر عن زيادة كبيرة في عجز الموازنات العامة وتباطؤ في معدلات النمو.

وقد طبقت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مع مطلع العام الحالي ٢٠١٨ ضريبة القيمة المضافة بواقع ٥٪، في الوقت الذي أعلنت فيه سلطنة عُمان ودولة الكويت تأجيل تطبيقها، بينما لم تعلن دولة قطر عن موقفها حتى الآن.

وتوقع تقرير إحصائي خليجي صادر حديثاً تحسُّن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة في العام الحالي ٢٠١٨، وارتفاعه إلى ٣,٢٪.

وبحسب التقرير الصادر عن مركز الإحصاء الخليجي مؤخراً، يأتي ذلك بعد تنفيذ دول المجلس لخطط إصلاح للمالية العامة لتحسين الإنفاق العام، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية.